

ياسادة يا كرام



@almeshariq8
almeshar2@hotmail.com
عبد المحسن محمد المشاري

العامل يفويه الشيطان
والعاطل يفويه ألف شيطان

تساعدني الجرائد والكتب في العطل الرسمية على تخطي الوقت، أما بالنسبة للجرائد فأقرأ كل عامود وما صرح به فلان وما باح به إعلان فلا يفوتني أي خبر، قرأت لأحد الزملاء يقول: نعيش هذه الأيام في أسوأ مراحل العقل السياسي العربي الذي يفترق إلى أجياديات وأصول آداب الاختلاف في الرأي وقبول الآخر المختلف عنا في الرؤية أو الأيديولوجية أو الديانة أو الجنسية أو الطبقة أو المذهب، عقول النخبة تفتقر إلى التسامح السياسي وتقوم بالفتيش في النوايا والقلوب والضمائر بهدف تحقير أصحاب الأفكار المعاكسة إلى حد اغتيال المعنوي لأشخاصهم بشكل يؤدي إلى ازديادهم، وأنا أقول أصبح عالمنا أفكارا وآراء تنطلق من أفواه هنا أو هناك، ولكل شخص الحق والحرية في طرح أفكاره ومعتقداته إلا أن الغريب في الأمر عدم تقبل بعضنا لبعض في طرح الأفكار وكأنه يصارع الجميع من أجل فرض العقلية على الآخر ويتناسى هؤلاء أن لكل إنسان عقلية وفكره وهذه طبيعته التي نشأ عليها وإن الاختلاف سنة كونية من عند الله سبحانه ونعمة وهبها الله لنا أن جعل لنا عقولا وفكرا وحرية ولم يجعلنا مسيرين بل مخيرين ويبقى علينا أن نقبل بفكر الآخرين وليس معنى القبول هنا هو الأخذ بالأفكار، وإنما التريث والأخذ بأسبابه والسماح بإعطاء الآخر الفرصة لطرح فكرته ويبقى علينا التحاور والتناقص معه بأسلوب ثقافي متحضر دون ارتفاع الأصوات.

□ □ □

كتب أحد الزملاء: هناك مثل إنجليزي يقول: العامل يفويه الشيطان والعاطل يفويه الف شيطان، الواقع انني عندما تأملت وتمعت بذلك المثل خطر على بالي أن أتساءل: ترى كم عدد ملايين العاطلين في عالمنا العربي؟ وذلك لكي أضر بهم في الف شيطان غواية؟ ولا أشك في أن النتيجة ستثبت أن لدينا مليارات من شياطين الغواية، إذن فلا عجب أن منقلقتنا ترقص على الدوام فوق نيران مشتعلة، وكان الله في عون الأجيال القادمة من تراحم الشياطين وأنا أقول: يوجد مثل الشيطان يجرب كل الناس والعاطل عن العمل يجرب الشيطان.

□ □ □

حين نظرت إلى قضية الاستهتار بالقانون فإنه صار أمرا شائعا هذه الأيام وبشكل عام داخل المجتمع، قوانين جيدة جدا لكن من الذي يحترمها؟ دائما هناك خرق للقوانين حتى أبسطها على سبيل المثال قانون المرور والسير على الطريق، فالكثيرون يتجاوزون الإشارة الحمراء والسرعة والسير على خط الطوارئ المخصص للإسعاف والدخالية، الجراة في قضية حمل السلاح بين الشباب، المشكلات والاعتداءات والضرب والتحرش بالأخرين، كارثة أن يشعر المواطن بأنه ليس آمنا في وطنه ونجد من تجاوز القانون، وليس هناك وجود لهيبة القانون، اعتقد أن هذا مدمر للسلام والأمان، فالمواطن في الكويت لا يشعر بالأمان لحظة خروجه من بيته، كأننا صرنا نعيش في مجتمع الغاب المتوحش.

□ □ □

أقول للنواب كفانا تخوينا وشكا في بعضنا، ولتلتفت إلى القضايا المهمة ومواجهة المشكلات العويصة مثل تطبيق القانون وعودة الأمن ومعالجة التدهور الاقتصادي والتعليم والصحة والإعلام وغيرها.

twitter: @sh_bird77
email: s4sh77@hotmail.com

للسطور عنوان

شيوخه عيسى

أبناءؤنا وعواقب الترف

يشهد زماننا تطورات تكنولوجية سريعة الانتشار، كادت تفوق الخيال البشري، وذلك من خلال ما طرحه الأسواق من تقنيات لشركات عالمية تنافسية، وإلى جانب الترف المعيشي الذي يتمتع به غالب الشعب الكويتي، نجد تلك التقنيات باتت في متناول الكبار والصغار، والذي يطلق عليها «الهواتف الذكية»، مدللين بها أنفسهم وأبناءؤنا، مهووسين بها حتى أصبحت متغيرا مباشرا غير حياتنا من الحياة الطبيعية إلى حياة مصطنعة، وهذا يرجع لسوء استخدامنا لتلك التقنيات بشكل مفرط دون وعي بعواقبها، وبعيدا عن الإرشاد في استخدام تلك التقنيات التي منها iPhone – iPod – iPad – BlackBerry – Galaxy – ولا نبض حق تلك التقنيات من الناحية الإيجابية التي أثرت بالكثير على تبسيط وسهولة إنجاز حاجتنا ومتطلباتنا وأعمالنا اليومية، وتوفير الوقت والجهد، وتقصير المسافات بين الأفراد، ولكن لكل إيجابيات وسلبيات، حيث سلبيات تلك التقنيات باتت جراء الانشغال الدائم بها من الكبار حتى الصغار، فلا بد من الوعي والترشيد في الاستخدام، فهناك من الدول المتقدمة المصنعة لتلك التكنولوجيا من يضع قانونا بعدم امتلاك تلك التقنيات دون سن 12 عاما، وعكس ما نراه في الكويت الطفل من عمر الثالثة أو الرابعة يفتني تلك التكنولوجيا المدمرة دون وعي من قبل والديه بعواقبها وأحيانا دون رقابة، فكم مشكلة بل كارثة حلت على أطفالنا جراء تلك التقنيات، فهناك الكثير من الدراسات الأجنبية بحثت في أثر استخدام تلك التقنيات وانعكاسها على أفراد المجتمع سلبا وأثبتت أن لها عواقب وآثارا منها: أثر اجتماعي نفسي: العزلة – ضهور التفاعل الاجتماعي المباشر – العنف – العدوانية – صراع بين الآباء والأبناء – فتور في العلاقات الأسرية – عدم القدرة على حل المشاكل الأسرية. أثر صحي: صداع – حمول – بدانة – ضعف النظر – تشتت الذهن – قلة التركيز – إصابات في الجهاز العصلي والعظمي، إرهاب، ويرى بعض العلماء أن استخدام الأطفال الأجهزة الإلكترونية أو الجوال أكثر عرضة لاشعة الميكروويف، وذلك لأن جماجمهم في مرحلة الطفولة لا تزال رقيقة ونظامها العصبي النامي لا يزال في مرحلة انقسام الخلايا، أثر فكري: إدخال الفكر الغربي على مجتمعنا العربي الإسلامي وأثره على عاداتنا وتقاليدينا وقيمنا الإسلامية العربية الجميلة، وبالطبع من خلال تلك التكنولوجيا التي تفتح الباب للانطلاق في العالم وما يحتويه بحرية وبدون قيود، فقد يسهل على الحركات الصهيونية والماسونية والتي تكن خلف كواليس تلك العولة، بزعة العقيدة الإسلامية كما تهوي وتهدف.

أثر أخلاقي: نظرا لاعتماد تلك التقنيات على استخدام الانترنت، فمن السهل جدا اطلاع إبنائنا على مناظر مخلة بالآداب، تجعلهم يتعرفون على أمور سابقة لأوانها، وكم من أم عانت مع أطفال مدمنين على المشاهد الفاضحة بمعالجتهم نفسيا من قبل طبيب نفسي.

دلوصباحي



almesfer@hotmail.com
عبدالله المسفر العدوانى

لا يختلف اثنان في أي مكان بالعالم على أن الوحدة الوطنية لأي شعب تكون مصدر الأمان والأطمئنان والاستقرار في أي بلد، ولا اعتقد أن هناك من يريد من المواطنين الشرفاء في هذا البلد أن تضرب وحدتنا الوطنية سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها، نحن نختلف في وجهات النظر والرؤى لصالح البلد واستقراره، ولكننا نتفق على أن الكويت هي بلدنا الحبيب الذي نقدم الغالي والنفيس من أجل أن يكون بلدا عظيما شامخا بين البلدان الأخرى ننعيم فيه المواطن بالرفاهة والعزة والكرامة، حرية وعدالة اجتماعية ومساواة بين الجميع. قد نختلف وقد يكون هناك من يخرج عن السرب ويغرد خارجه ولكن كل مواطن يسعى، حسب قناعته، لتقويم المعوج وإصلاح ما تم إفساده ومحاولة إعادة الحقوق

a_alqalaf_75@hotmail.com

علي الفلاف

من دون مقدمات وبدون اي داع «لرهلة» العبارات وتنميقها حتى استطاع وفي كل مرة ان اوصل فكرة خالية من اي تجاوز شخصي، وذلك حسب اعتقاد الرقيب عادة، سأقولها لك يا سمو الرئيس وبشكل مباشر ويكل التاديب الذي انشأتنا عليه اسرنا بحكم أن رقابتنا ولله الحمد ذاتية، فان هناك فرقا واضحا لا ليس فيه بين التسامح والنعو وبين التخاذل وعدم المقدرة على مواجهة، فان صحت الاخبار عن النية الحكومية بسحب القضايا والشكاوى المرفوعة من وزارة الاعلام تجاه بعض الصحف والفصائيات والجرائد الالكترونية، فهذا هو التقدم للوراء «بعينه وعلمه» وهو ما يناقض الالتزامات

من ثقب الباب



للتذكير بما تعهدت به يا سمو الرئيس (2)

لأصحابها وإنصاف المظلوم والوقوف في وجه أي ظالم أو معتد. لقد نكر وشدد صاحب السمو في أكثر من خطاب على اللحمة الوطنية، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، وما نراه أن هناك كثيرا من المواطنين معارضة وموالين أيضا، لديهم تخوف من الضربات المتوالية للوحدة الوطنية التي يوجهها البعض سواء عن قصد أو غير قصد إلى صميم الوحدة الوطنية، وهذا أمر وارد في ظل الخلاف الدائر وحالة الاحتقان بسبب مرسوم الصوت الواحد، ولكن كيف لهذا أن يمر ولا يحاسب من يقوم عليه؟! ما نراه أن هناك تصريحات صدرت مؤخرا من البعض، غير مسؤولة من أناس غير مسؤولين تزيد الفرقة والتشتت، وما نراه أن هناك معاملة غير عادلة وليست بالمثل بين المعارضة والموالين من قبل الحكومة، فهل الحكومة نفسها تسعى لهمد

الوحدة الوطنية؟! إذا كانت حكومتنا عادلة وتريد أن تنصاع لتوجيهات صاحب السمو، فعليكم أن تعدل في التعامل مع الجميع لا أن تترك الجبل على الغارب للموالين ليشككوا في إخلاص وانتماء المعارضة في حين أنها لا تفتوت صغيرة أو أقل من صغيرة للمعارضة. الإنصاف مطلوب والمحاسبة واجبة، وعليكم أن تراجعوا تصريحات صدرت عن مواطنين في الأسبوع الماضي وكان لها صدى واسع ولاقت استياء لا حدود له لتعرفوا من الذي يهدم الوحدة الوطنية ويضر بها في مقتل ويشتت الجمع ويفرق بين المواطنين. الوحدة الوطنية خط أحمر فتدركوا الأمر ولا نفسحوا المجال لكل من هب ودب حتى وإن كان له نفوذ ليضرب وحدتنا، فالسيل كاد أن يبلغ الزبى.

الحكومية بالمحاسبة وتطبيق القانون على الجميع والتي بصراحة ازعجتنا بها الحكومة، لأن الحكومة وعلى ما يبدو تعالج الأمور الشائكة والقضايا الوطنية العالقة، والأهم تسترد حقوقها وكرامتها المهترئة بفعل بعض المتجاوزين وذلك بطي الصفحة وفتح صفحة جديدة وفي كل مرة على اعتبار أن الكل «كفو» أن يعطى فرصة جديدة دائما، فاعتمادا على هذه السياسة الحكومية غير المنسجمة مع ما ترفعه من شعارات. الآن تفهمت وبشكل واضح لماذا اعتقد بل اقارب باعتقادي القناعة بين حين وآخر أن الديموقراطية «تخب» علينا وأن حدودنا في فهمها والتعامل معها هو أن نخطئ لكي نلتمس فئاتي



عبدالله الصريحه

الاستثمارات الدولية والتي انتهج سياستها منذ أن كان وزيراً للمالية وحتى صار أميراً للبلاد، وجبر كسر شعبه وداوى جراحه بإعادة الاعمار وأزالة الدمار وإطفاء الآبار، وحرص على التواصل مع شعبه واحتوائه بسعة صدره وحل مشاكله وهمومه، ولم يدخر جهدا في تدويل قضية الاسرى ورعاية أسر الشهداء والاسرى ولقد كان صرحا شامخا في دعم مسيرة التقدم العلمي والعلماء وملاذا امنا وصدرا حانيا لمؤسسات العمل الاجتماعي كنادي المعاقين والمكفوفين. لقد اسر القلوب وجبر الكسور بأعماله الخيرية والانسانية وحرصه على تطبيق الشريعة الاسلامية واتباع السنة النبوية المطهرة، فقد اختير الامير الراحل في سنة 1995 شخصية العام الخيرية العالمية بالاجماع ودون منافس، وحظي سموه، رحمه الله، بحب واحترام الجميع وشهد له القاضي والداني بانسانيته وعطائه، فهو أمير القلوب وجابر الكسور، وأختم ببعض آبيات من قصيدة المسك للشاعر سالم سيار في رثاء أمير القلوب التي يقول فيها: تفرش ضلوعك حب وتكون تعبان للحين جسمك فوق الاكتاف نايم، وأنت الذي قامت على اكتافك اوطان مثله وحرر بلاده وأعاد لها الشريعة في سابقة تاريخية غير مبهودة، وقام بتغطية نفقات التحرير والتي قدرت بمليارات الدولارات من

سبع سنوات مضت على رحيل أمير القلوب وجابر الكسور، مضت السنون وفي القلب غصة وفي العين دمة وفي النفس شجن، وأنا على فراقك يا جابر الخير لمحزون، فالخطب عظيم والمصاب جلل ومن لوعة الفراق سقطت الحروف وبكت السطور وحارت الكلمات والتشتت الارض بالسواد وأقفر الدروب والفرجان وصممت البلايل وناح الحمام، فالشعوب تحتفل بمقتل قادتها ونحن نبكيك يا جابر الخير على مر الزمان. انتفض القلم ليسطر بأحرف من نور تاريخ هذه الهامة العالية والشخصية الفذة، فالحروف يعانقها والشموع والكلمات تمتطي عبارات العز والفخر لقد ضاقت الكتب والسجلات ونفذت الاوراق وجفت الاقلام في تسطير مناقب أمير القلوب، فمناقبه كتبت بماء الذهب وتحفظ الى الابد، لن ابخسه حقه وأحدث عن تاريخه الحريق في مقال واحد فهو رجل دولة من الطراز الاول جمع بين الحلم والحكمة والنضج السياسي والاقتصادي في ارساء دعائم الدولة الديموقراطية والنظومة الاقتصادية، فخلال 28 عاما قضاه في سدة الحكم نهض بالكويت لتصبح درة الخليج ومناورة الشرق الاوسط واسطورة العالم الدولي، سأتطرق الآن لجانب مشرق من جوانب حياته العظيمة ولحقبه مظلمة من التاريخ طغى فيها الانسان وعاث في الارض فسادا،

@ebtisam_aloun

إبتسام محمد العون

نظرة ثاقبة

أمير القلوب..

جابر الكسور

رؤى كويتية



baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser

باسل الجاسر

هل سيفقد الرئيس

الراشد الإصلاح الإداري؟

أهم أسباب الترهل والفساد وتشتت القرار في جهاز الدولة الإداري هو التفتت وإكرام الأchie على حساب المال العام وتوسيع رقعة البيروقراطية في تلك الجهاز العتيق، لذلك وجدنا في معظم الوزارات والهيئات الحكومية كما كبيرا من الوكلاء المساعدين، بينما كان الأمر في أواخر السبعينيات والثمانينيات لا يتجاوز 3 أو 4 وكلاء مساعدين، ولكن ومنذ التحرير المبارك وجدنا الأعداد تتضاعف حتى وجدنا بعض الوزارات والهيئات فيها 9 أو 10 أو 12 وكلاء مساعدا، ومعلوم أن هذا المنصب له كلفة مالية وإدارية على الدولة، فالوكيل المساعد مرتبه عال بالإضافة لبونص سنوي يقدر ب 30 ألف دينار أو أكثر، ناهيك عن سيارة فارهة، أما الكلفة الإدارية فهي تتمثل في إدارة للمكتب من مدير وموظفين وفراشين وفنيين، ولا بأس منها لو كانت مصلحة العمل تتطلب ذلك لتسهيل انسيابية العمل والقضاء على البيروقراطية وتحقيق الإنجاز، ولكن أن تزيد المناصب وتتكاثر وتزيد التكلفة على المال العام، وفي الوقت نفسه تزيد البيروقراطية ويزيد الفساد الإداري فهذا والله حرام. وقد حدث هذا بسبب الترضيات ومكافأة الأchie والأصدقاء والتيارات السياسية، وكنا نشاهد هذه المهازل بالوزارات والمؤسسات الحكومية ونقول إن شاء الله يصلح ممثلو الأمة من خلال مجلس الأمة هذا الحال المائل، إلا أننا وجدنا ظاهرة تفرغ الوكلاء تصل لمجلس الأمة فوجدنا فيه أكثر 13 وكلاء مساعدا ففقدنا الأمل مؤقتا في الإصلاح الإداري بسبب اهتمامنا بالفساد والسرقات التي باتت تنتفش على كل المستويات ولم يسلم منها حتى أمن وطننا واستقراره ممن يتجاوز الدستور والقانون ويدي به ينزل الشارع لحمايتهما ولا حول ولا قوة إلا بالله. المهم وفي غمرة هذه الأوضاع وتراجع الاهتمام بالإصلاح الإداري وجدنا أخباره تنبعث من مجلس الأمة، حيث مركز الإصلاح أو يفترض هكذا، حيث جاءت أخبار اجتماع الرئيس علي الراشد مع الوكلاء المساعدين وحثه لهم على ضرورة التفاهة أو البحث عن مكان آخر غير مجلس الأمة لأنه لن يجد لأكثرهم بسبب رغبت في إعادة النظر في الهيكل الإداري للأمانة العامة وتقليص عدد الوكلاء المساعدين فيها بما يحتاجه العمل لا أكثر، وأن صدقت هذه الأخبار فإن الرئيس الراشد يكون قدم القدوة الخيرة للإصلاح الإداري الذي يتوق له الوطن وأهله بعد أن قدم نموذجا صحيا يجب أن يحتذى عندما أوقف عمليات الانتقام والإكراميات التي كانت تجري، والتي كان أفندحها وأخطرها ما حدث بعد انتخابات فبراير 2012 المبطله، وإذا تمكن الرئيس الراشد من الشروع في الإصلاح الإداري وأوقف الهدر أو قل التزييف في المال عام فإنه سيقدم القدوة للوزارات والهيئات الحكومية لينطلق مجلس الأمة من خلال ممثلي الأمة لأرضن أوكار التفتت والتكسب على حساب المال العام وتوسيع رقعة الفساد الإداري، ورغم إدراكي لعظم المهمة وخطورتها، إلا أنني متفائل واثق بأن سعادة الرئيس علي الراشد أهل لها وهو القادر بإن العزيم القدير وتوفيقه على إنجازها بكل اقتدار.. فهل من منكر؟